الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الاربعاء
٢٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 14 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس : السيد مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين

(أ) تكوين الامانة العامة

(ب) احترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها

(ج) مسائل الموظفين الاخرى

البند ١٢٥ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.15
26 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

١ - الرئيس : سأل الوفود عما اذا كان لديها أي اعتراض على قيام أحد ممثلي اتحاد الموظفين ، في جلسة لاحقة ، بتقديم وثيقة اليهم ينوي الاتحاد أن يعرضها على الجمعية العامة وفقا للقرار ٢١٣/٤٥ .

٢ - ولقد تقرر ذلك .

البند ١٢٦ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (A/45/541 و A/45/548 ، A/C.5/45/3 ، A/C.5/45/10 و Corr.1 ، A/C.5/45/11 ، A/C.5/45/12 ، A/C.5/45/18 ، A/C.5/45/19)

(أ) تكوين الامانة

(ب) احترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها

(ج) مسائل الموظفين الاخرى

٣ - السيد سيز (الامين العام المساعد لشؤون تنظيم الموارد البشرية) : قدم تحياته لسلفه ، ثم استعرض عديدا من مسائل الموظفين التي سبق تناولها في مختلف التقارير المعروضة في إطار البند ١٢٦ من جدول الاعمال . وذكر أن المستشار القانوني سيتولى تقديم التقرير المتعلق باحترام امتيازات وحصانات الموظفين (A/C.5/45/10) بمزيد من التفصيل ، أما هو فسوف يكتفي بإيراد اشارة موجزة لمسألة أمن وحماية الموظفين . ولاحظ أن أحوال الموظفين الامنية مازالت تتدهور بعدد من البلدان ، ثم شدد على الالتزامات المنوطة بالدول الاعضاء في هذا الشأن ، وأعرب عن تصميمه على بذل كل الجهود اللازمة لكفالة احترام حصانات وامتيازات الموظفين الدوليين ، حيث أن هذا الاحترام يعد شرطا أساسيا لنجاح أنشطة الامم المتحدة .

٤ - وانتقل بعد ذلك الى التقرير المتعلق بتكوين الامانة العامة (A/45/541) فأشار الى أنه ، في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه ١٩٨٩ وحزيران/يونيه ١٩٩٠ ، هبط عدد الدول الاعضاء الناقصة التمثيل في الامانة العامة من ٣٦ الى ١٩ رغم قيود التوظيف ، كما انخفض عدد الدول غير الممثلة من ١١ الى ١٠ بعد توظيف أحد رعايا دومينيكا . وبين أنه يعتمد ، مع هذا ، على تعاون الحكومات المعنية التي تستطيع المساهمة في زيادة تحسين هذه الارقام ، وذلك بتقديم مرشحين مؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة ، والقيام عند الاقتضاء بمساعدة ادارة تنظيم الموارد البشرية في الوصول

(السيد سين)

الى الرابطات المهنية ووسائط الاعلام بمختلف البلدان . وأوضح ، فيما يتصل بطرق تقسيم الدول الاعضاء الى مجموعات على النحو الوارد في الفرع دال من التقرير ، أن هذه ليست إلا أمثلة فقط وأن اللجنة الخامسة هي المنوطة بالبت في تكوين المجموعات .

٥ - واستطرد قائلا إن ثمة تقدما قد تحقق فيما يتعلق بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/45/548) ، وإن كان ينبغي الاستمرار في بذل كل جهد ممكن من أجل زيادة تمثيل المرأة ، سواء من حيث الكم أم النوع . ونجاح مشاركة المرأة في بعثة الامم المتحدة الى ناميبيا أمر جدير بالتذكر . وثمة تدابير عديدة قد اتخذت خلال هذا العام من أجل تحسين مركز المرأة ، وقد كانت منها تدابير طارئة ترمي الى بلوغ هدف الـ ٣٠ في المائة المحدد لتمثيل المرأة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي . وصرح بأنه ينوي إعادة النظر في هذه التدابير لتقرير ما اذا كان ينبغي الابقاء عليها أم تعزيزها ، وأنه يترقب باهتمام التقرير السنوي للجنة التوجيهية لتحسين مركز المرأة في الامانة العامة . وأعرب عن شكره للبعثات الدائمة العديدة التي تعاونت مع الامانة العامة في هذا المضمار .

٦ - واسترسل قائلا انه قد أحرز مزيد من التقدم منذ نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ : فلقد عينت ١٣ امرأة أخرى في وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي ، كما زيد عدد النساء بالرتبة مد - ٢ من ٨ الى ١٠ . وعلى النقيض من ذلك ، هبط عدد النساء بالرتبتين مد - ١ و ف - ٥ . وادارة شؤون الموارد البشرية تنوي مواصلة جهودها في هذا السبيل ، وهي تعتمد بشكل كبير على تعاون الدول الاعضاء المعنية في هذه الناحية .

٧ - ومضى قائلا ، فيما يخص إقامة العدل في الامانة العامة (التقرير A/C.5/45/11) ، إن ادارة تنظيم الموارد البشرية تتعاون بشكل وثيق مع مكتب وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم من أجل كفالة استمرار نظام الطعون في العمل على نحو يتسم بالكفاءة ، وتسوية تظلمات الموظفين بطريقة غير رسمية كلما أمكن لتجنب نشوب قضايا تؤدي الى تكلفة كبيرة .

٨ - وأردف قائلا إن التقرير المتعلق بمسألة الموظفين المعارين من قبل حكوماتهم (A/C.5/45/12) يتضمن ما حدث مؤخرا من تطور في ممارسة الاعارة بعد صدور حكم في هذا

(السيد سين)

الشأن من قبل المحكمة الادارية . وهذا التقرير يسعى الى تحديد الافتراضات الرئيسية التي يمكن للامين العام أن يستند اليها مستقبلا عند تحديد سياسته في هذا المجال ، كما أنه يتضمن دعوة الجمعية العامة الى الموافقة على النهج المقترح . وهو يشدد على أن الاعارة يمكن لها ، في بعض الظروف ، أن تغير باستقلال وكفاءة الامانة العامة ، وينص على أن ثمة اجراءات جديدة سيتم وضعها لتجنب أي غموض في المستقبل . والامين العام سوف يراعي حالات جميع الموظفين الذين قد ينطبق عليهم القرار ١٣٦/٣٧ فيما يتصل بتعيينهم تعيينا دائما ، وذلك في ظل ضرورة تزويد المنظمة بخدمات موظفين يتمتعون بأعلى قدر من الكفاءة والمقدرة والنزاهة . وثمة موظفون كثيرون كان ينظر اليهم باعتبارهم من المعارين ، وهؤلاء سوف يعاملون من الآن فصاعدا كما لو كانوا يعملون بعقود عمل محددة المدة .

٩ - وبعد ذلك ، قام باستعراض موجز لانشطة ادارة تنظيم الموارد البشرية ، استجابة لقراري الجمعية العامة A/44/185 و A/43/224 ، وشدد على أن هذه الانشطة قد اضطلع بها في إطار تكتنفه الصعوبات ، حيث خُفضت أعداد الوظائف وشكلت بعثات كبيرة لصيانة السلم . وانتقل الى الحديث عن التقدم المحرز في مجال التطوير الوظيفي ، فأشار بصفة خاصة الى أن الادارة قد انتهت من وضع كتيب عن التطوير الوظيفي في فئة الخدمات العامة ، وأن هذا الكتيب سوف يُنشر عما قريب .

١٠ - وتابع كلامه قائلا انه قد بُذلت جهود تدريبية مستمرة في مجال ميكنة الاعمال الادارية : برنامج مكثف لإعادة تدريب الموظفين بالمقر من أجل تعميم استخدام البرنامج المسمى (Word Perfect) ، والاضطلاع بتزويد جميع المكاتب البعيدة عن المقر بمعدات وبرامج لإقامة مراكز للتدريب الذاتي ، وتوفير برنامج تدريبي كامل للجنة الاقتصادية لافريقيا . وثمة برنامج معياري تدريبي آخر قد تم وضعه ، علاوة على ذلك ، في مجال تقنيات الاشراف ، حيث سيستفيد منه جميع الموظفون المعينون . أما إعادة تدريب الموظفين فقد تلقت الاهتمام اللازم في حدود الموارد المتاحة ، وكذلك تم توسيع نطاق برنامج الدراسات الخارجية . وهناك سبعة من موظفي الفئة الفنية ، ممن قدموا من ستة من المكاتب البعيدة عن المقر ، يضطلعون علاوة على ذلك بدراسات جامعية في إطار برنامج الاجازات الدراسية .

(السيد سيز)

١١ - وأعقب ذلك بقوله إن ثمة تدابير اضافية قد اتُخذت من أجل تعزيز القدرات اللغوية لدى الموظفين ، ولاسيما من يشغلون منهم وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي : تنظيم حلقات تدريبية ودورات دراسية استجابة لاحتياجات لغوية محددة ، إعداد برامج للتدريب الذاتي على اللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية ، ونشر كتيبات عن التحرير بالانكليزية والفرنسية ، وتصميم مواد للتدريب الذاتي على اللغة العربية توقعا لايفاد بعثة الى الصحراء الغربية .

١٢ - وتطرق الى القول بأن برنامج التدريب المهني بحاجة الى الاصلاح حتى يشغل المكانة اللائقة به ، وذلك اذا أريد للأمم المتحدة أن ترتفع على نحو كفء وخلاق الى مستوى التحديات التي تفرضها فترة التسعينات وما بعدها . والجمعية العامة لا يجوز لها أن تكتفي بالاقرار بأهمية التدريب ، بل يجب عليها أن تعطيه الدور الرئيسي الذي يستحقه عند اضطلاعها بالميزنة والبرمجة . وادارة تنظيم الموارد البشرية تأمل أيضا في أن تساند الدول الاعضاء الاستراتيجيات المتوسطة الأجل التي اقترحتها فيما يتعلق بفترة التسعينات .

١٣ - وزاد عن ذلك أن قال إن ثمة قلق مطرد يلم بالموظفين ، ففرص التقدم الوظيفي قد تضاءلت بسبب تخفيض أعداد الموظفين وكذلك بسبب جمود نظام تقسيم الوظائف الذي أدى الى حصر الموظفين في نفس الرتبة بصرف النظر عن خبرتهم أو نوعية عملهم . وهناك وسيلة لرفع الروح المعنوية وحفز الموظفين ، مع الابقاء في نفس الوقت على سلامة نظام تقسيم الوظائف ، وهذه تتمثل في جعل التقدم الوظيفي مرتبطا بالجدارة والاقدمية دون اعتبار لوجود الوظائف ، وذلك فيما يتعلق برتب بداية التعيين وبالرتب المتوسطة (ف - ٢ الى ف - ٤ و ع - ١ الى ع - ٥) . أما فيما يتعلق بالرتب التالية لذلك ، فإن شمول الميزانية على وظيفة مصنفة برتبة أعلى سيظل شرطا أساسيا للتقدم الوظيفي . وهذه الأفكار بحاجة الى مزيد من الدراسة . وادارة تنظيم الموارد البشرية تنوي ، ريثما يتم ذلك ، أن تسمح بالترقيات على أساس فردي في بعض الحالات التي توجد فيها عائبات فعلية ، حتى وإن كانت الوظيفة ذات المستوى الاعلى غير متوفرة بشكل مباشر .

١٤ - واستطرد قائلا إنه قد شرع بالفعل في الاضطلاع بعملية مراجعة للنظم الحالية المتصلة بالتعيينات والترقيات ، وذلك بغية معالجة هذه المشاكل . وأضاف أنه سيقوم ، بمجرد وضع مقترحات إصلاحية محددة ، بإجراء مشاورات تعد أساسية بالنسبة

(السيد سين)

لنجاح الاصلاحات ، وذلك بالاشتراك مع ممثلي الموظفين والادارة . والهدف من ذلك هو الاضطلاع على المدى القصير بوضع نظام واضح وموضوعي لإدارة انتقالات وترقيات الموظفين ، على أن يتسم هذا النظام بتشجيع التنقل مع كفالة احتمالات التقدم الوظيفي بالنسبة للموظفين المؤهلين الاكفاء . وعلى المدى الاطول أجلا ، سيوضع نظام أكثر شمولا للتطوير الوظيفي فيما يتصل بجميع فئات الموظفين ، مما يستلزم المزيد من العمل والوقت . وثمة جهود قد بذلت بالفعل من أجل تحسين نموذج تقارير تقييم الاداء .

١٥ - واسترسل قائلا إنه ستعقد ، في عام ١٩٩١ ، امتحانات وطنية للتوظيف بالرتبة ف - ٣ بالنسبة لمجموعتين من مجموعات الوظائف ، على أن يكون من المفهوم أن وظائف الرتبة ف - ٣ اللازمة لترقية الموظفين من الرتبة ف - ٢ الذين تتوفر فيهم المؤهلات الضرورية سوف تستبعد من هذه الامتحانات . ولاحظ أن التوسع في هذه الامتحانات كي تشمل جميع الفئات الفنية بالامانة العامة ، في حالة الحصول على نتائج مرضية ، يتطلب بعضا من الموارد الإضافية . ومن المتوخى ، بالإضافة إلى ذلك ، تحسين نظام الترقية الداخلية إلى الفئة الفنية ، والاضطلاع بتوسيع نطاقه .

١٦ - ومضى قائلا إنه ينوي إعطاء أولوية عليا للكفاءة والموهبة ، وذلك عند القيام بتعيين الموظفين أو انتدابهم أو تدريبهم أو ترقيتهم ، حيث توجد أهمية كبرى ، في النهاية ، لضرورة تزويد الامانة العامة ، في إطار الظروف الراهنة ، برجال ونساء من ذوي المؤهلات العالية ، مع تمكينها من ترفيع وتطوير كفاءات موظفيها . وأشار إلى أنه سيقدم إلى اللجنة الخامسة ، في وقت لاحق ، تقريرا عما تم في هذا المجال وكذلك عن خططه الطويلة الاجل .

١٧ - السيد فليتشهور (وكيل الامين العام للشؤون القانونية ، المستشار القانوني) : قدم تقرير الامين العام بشأن احترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة (A/C.5/45/10 و Corr.1) ، ثم قال إن هذا التقرير مقدم باسم لجنة التنسيق الادارية ، شأنه في ذلك شأن تقارير السنوات السابقة . وهو يغطي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ويستند إلى المعلومات المقدمة من الهيئات الممثلة في لجنة التنسيق الادارية .

(السيد فليتشهور)

١٨ - وواصل كلامه قائلا إن الامم المتحدة قد كانت ، اكثر من أي وقت مضى ، مركزا للدبلوماسية الدولية ، وذلك في السنوات الاخيرة . وعمليات صيانة وتعزيز السلم قد تطورت بشكل كبير ، شأنها في ذلك شأن مختلف الانشطة الاخرى . والامم المتحدة قد دعمت وجودها في الميدان ، علاوة على ذلك ، وفي ناميبيا وحدها ، قامت بإيفاد ٨٠٠٠ فردا . ومن المهم بالتالي أن تهيأ للموظفين ظروف مواتية تسمح لهم بالاضطلاع بواجباتهم ، وقد يكون ذلك متطلبا حاسما في بعض الاحوال . والجمعية العامة قد شددت مرة أخرى ، في دورتها الاخيرة ، على أهمية المراعاة الدقيقة للامتيازات والحصانات ، وطالبت جميع الدول الاعضاء ، التي تحول دون اضطلاع الموظفين باعمالهم على النحو الواجب ، أن تدرس ما عرض عليها من حالات كيما تسويها بأسرع وقت ممكن .

١٩ - وأردف قائلا إن التقرير يبرز حالات الاعتقال والاحتجاز والاختطاف - بل والوفاة - التي مازالت مبعث قلق بالغ بالنسبة للامين العام وللرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية . ومن سوء الحظ أن عدد حالات الاعتقال والاحتجاز مازالت بالغة الارتفاع ، فيما يتصل بالفترة قيد النظر ، وذلك رغم الجهود المبذولة في هذا الشأن . وغالبية الحالات تتعلق كما كان الوضع في السنوات السابقة ، بموظفي وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، وإن كانت هناك منظمات أخرى تضم مثل هذه الحالات أيضا . ومن المزعج أن هذه الحالات لا تتعلق بالموظفين وحدهم ، بل بأعضاء أسرهم ، بما فيهم الاطفال ، حيث تعرضوا للاعتقال والاحتجاز . وثمة مساع قد بذلت لدى السلطات ، وإن كانت غالبيتها قد باءت بالفشل . والفقرات ٨ إلى ١٤ من المرفق الثاني تتضمن معلومات تفصيلية بشأن حالات الاعتقال والاحتجاز والاختطاف والوفاة . أما المرفق الاول فهو يقدم قائمة موحدة مرتبة ترتيبا زمنيا .

٢٠ - وأعقب ذلك بقوله إن جميع الحالات المذكورة في التقرير تستحق نفس الاهتمام . وإن كان من بينها ، مع هذا ، بعض الحالات التي تبعث على مزيد من القلق : فالسيدة غوينيث ميبراتو ، على سبيل المثال ، موظفة بمنظمة الصحة العالمية ، وقد ألقي القبض عليها على يد قوات الامن الاثيوبية في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ومازالت محتجزة منذ ذلك الوقت . ولم يقدم أي تفسير رسمي في هذا الصدد . وهناك ثلاثة موظفين بمنظمة الاغذية والزراعة يتمتعون بالجنسية الافغانية - السيد دنلات مير والسيد سليم هيران والسيد محمد عمر - ولقد قبض عليهم وأكرهوا على الانضمام إلى الجيش .

(السيد فليتشهور)

ومن الجدير بالذكر أيضا تلك الاحداث الخطيرة التي وقعت مؤخرا في رواندا ، رغم أنها غير مشمولة بالفترة قيد النظر . ففي ٥ و ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ألقت القوات المسلحة الرواندية القبض على خمسة موظفين من العاملين بمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية . وفي أعقاب اضطلاع المسؤول المقيم بمساع كثيرة لم تات بنتيجة ما ، وجه الامين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لرواندا في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

٣١ - وتطرق إلى القول بأن ثمة موظفين عديدين قد أمكن ، مع هذا ، إطلاق سراحهم . ومن أمثلة ذلك ، السيدة ت. جاوابري ، الموظفة بمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، التي كانت قد اعتقلت في عام ١٩٨٣ ، والسيد سامي ايزا ، الموظف بقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

٣٢ - وانتقل إلى القول بانه قد حدثت تطورات إيجابية جديرة بالتنويه ، وذلك فيما يتصل بالتقييدات المفروضة على السفر في الولايات المتحدة . فحكومة البلد المضيف قد ألغت هذه التقييدات فيما يخص الموظفين التشيكوسلوفاكيين والهنغاريين والبولنديين . ومن المأمول فيه أن تلغي أيضا سائر التقييدات المماثلة . والامين العام قد أحاط علما مع الاسف ، في هذا الصدد ، بالتقييدات التي فرضت مؤخرا على الرعايا العراقيين . وهو قد وجه مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم للولايات المتحدة كرر فيها بيان موقفه المبدئي فيما يتعلق بالمعاملة التمييزية المطبقة على موظفي الامانة العامة استنادا إلى جنسيتهم وحدها .

٣٣ - واستطرد قائلا إن الفقرة ١٦ من التقرير تشير إلى أن موظفي برنامج الاغذية العالمي يمنعون أحيانا من الوصول إلى مناطق التشغيل لاسباب تتعلق بالامن ، من ناحية أخرى . وهذه المشكلة قد تتطلب إجراء دراسة دقيقة خلال الدورة الحالية .

٣٤ - واسترسل قائلا إن بعض الدول الاعضاء مازالت تفرض ضرائب ما على رعاياها . وهذه الممارسة تشكل ، كما سبق التاكيد في العديد من المرات ، انتهاكا لحصانات موظفي الامم المتحدة .

(السيد فليتشهور)

٣٥ - ومضى قائلا إن الامين العام قد أشار في تقريره السابق مسألة انطباق البند ٢٣ من المادة السادسة من اتفاقية امتيازات الامم المتحدة وحصاناتها على حالة السيد ديمترو مازيلو ، المقرر الخاص السابق للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات . ومحكمة العدل الدولية قد ارتأت ، من بين ما ارتأته ، أن الاشخاص (الذين لا يعملون بالامم المتحدة) ولكن تناط بهم مهمة ما من قبل هذه المنظمة ، أي الخبراء المكلفون بعمل ما ، يحق لهم أن يتمتعوا بالامتيازات والحصانات الواردة في البند المذكور أعلاه ، وذلك لتمكينهم من الاضطلاع بعملهم في استقلال تام . والسيد مازيلو ينبغي اعتباره خبيرا منوطا بمهمة ما ، وذلك بصفته مقررا خاصا . والرأي الاستشاري له آثار واسعة النطاق ، مع هذا .

٣٦ - واختتم كلامه قائلا إن الاحكام التي يطبقها برنامج الاغذية العالمي ، فيما يتعلق بحماية الموظفين في المناطق التي ينطوي التواجد فيها على مخاطرة عالية ، يمكن النظر فيها كحل محتمل ، وذلك فيما يخص تلك التدابير والاقتراحات الرامية إلى زيادة كفالة أمن الموظفين .

٣٧ - السيد نيكيفيروف (نائب وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن العالم يشهد اليوم ميلاد نظام عالمي جديد ، وهو نظام لم يعد يقوم على المواجهة ؛ ومن الواجب على المجتمع الدولي بالتالي أن يتكرس للمهام التالية : تكييف أنشطة وهياكل الامم المتحدة حسب الحقائق الجديدة ، تحسين التنسيق فيما بين المنظمات الدولية ، وكفالة زيادة استخدام مواردها . والاتحاد السوفياتي يشارك ، من هذا المنطلق ، في الرأي القائل بأن الهدف النهائي لسياسة الامم المتحدة في مجال تنظيم الموارد البشرية ينبغي أن يتمثل في كفالة توفير أعلى معايير الكفاءة والجدارة والنزاهة في الخدمة المدنية الدولية وجعلها نموذجا للجهاز التنفيذي ذي الفعالية .

٣٨ - وأردف قائلا إن الوفد السوفياتي يشعر بالاغتباط ، في هذا المضمار ، لما يلاحظه من تحقق أهداف إصلاح شؤون الادارة والميزانية ، بصفة عامة . وثمة تقدير كبير لديه لما أسهم به كبار المسؤولين بالامانة العامة ، ولاسيما الامين العام . فتحسين أداء الجهاز الاداري بالامم المتحدة قد أصبح جزءا لا يتجزأ من التفكير السياسي الجديد ؛ والاتحاد السوفياتي قد قدم مساهمة في هذا المجال ، وذلك بالتخلي عن

السيد نيكيفيروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

مواقفه القديمة فيما يتصل بمسائل الموظفين . وهو يسلم بضرورة كفالة بعض الاستمرارية والابقاء على فريق أساسي دائم من الموظفين من ذوي المؤهلات العالية ومن ثم ، فقد عدّل معايير التوظيف لديه : ومن الآن فصاعدا ، سيظل المتخصصون السوفيات يعملون بالأمم المتحدة طوال فترة احتياجها إليهم . وبعضهم يحصل على تعيينات دائمة ، كما أن عددهم آخذ في الازدياد . والاتحاد السوفياتي سيمتثل على نحو كامل للأعراف الدولية المتعلقة بالممارسات المرتبطة بخدمة الرعايا السوفيات بالمنظمات الدولية .

٢٩ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد السوفياتي يرحب ، فيما يتعلق بالإعارات ، بنبرة اللهجة المتوازنة الهادئة التي اتسم بها تقرير الأمين العام A/C.5/45/12 . وهو يشارك في مشاعر القلق المعرب عنها بشأن تلك الضمانات المتوخى منحها للموظفين عند عودتهم للعمل مع حكوماتهم الأصلية . والصيغة المقترحة لعقود الإعارة سوف تسهم بالطبع إلى تحسين الأمن الوظيفي . وثمة تشريع في الاتحاد السوفياتي يتولى حماية حقوق الموظفين . والافتراضات الرئيسية المقترحة في التقرير من أجل وضع مبادئ توجيهية تتيح زيادة الفعالية إلى أقصى حد ممكن مع عدم إغفال المصالح المشروعة للدول الأعضاء تبدو افتراضات مرضية ، بصفة عامة . فمن شأن هذه الافتراضات أن توفر الجدال وأن تحسن في نهاية المطاف من العمل الاداري بالمنظمة .

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إن موقف الاتحاد السوفياتي من مسائل الموظفين ، شأنه في ذلك شأن النهج المتبع من قبل الأمين العام ، يستند إلى الاقرار بأن الاصلاح الإداري يعد ، بطبيعته ، عملية مستمرة ترمي إلى إيجاد آلية قادرة على التنظيم الذاتي وقابلة للتكيف السريع وفق الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي . وتوصيات فريق الـ ١٨ وهي توصيات طويلة الأجل ، تحتفظ بكامل صلاحيتها ، وينبغي الرجوع إليها في الأعمال المقبلة . ومن الواجب أن يعزز دور الأمين العام في مجال إدارة شؤون الموظفين ، بوصفه أعلى مسؤول إداري بالمنظمة ، مع إيلاء المراعاة الواجبة لاحكام الميثاق ولمصالح المجتمع الدولي . ومعالجة شؤون الموظفين ينبغي أن تتم وفق قواعد واضحة متماسكة لا يشوبها أي غموض ، وثمة أهمية في هذا الصدد لإعادة تنشيط ما تضطلع به إدارة تنظيم الموارد البشرية من أعمال .

السيد نيكيفيروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٣١ - وأعقب ذلك بقوله إن الاتحاد السوفياتي يؤيد عقد امتحانات تنافسية وطنية لتوظيف المزيد من الموظفين المبتدئين . ومن المتعذر ، من ناحية أخرى ، أن تكفل أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة إذا لم يوضع نظام مناسب للتقييم . ومازال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به في هذا المجال .

٣٢ - وتطرق إلى القول بأن التوصية المتعلقة بدور واختصاصات اتحاد الموظفين وبعدم التدخل في اختصاصات الامين العام ، لم تطبق للاسف بشكل يبعث على الارتياح . وثمة صعوبة ، بالاضافة إلى ذلك ، في تبرير الممارسة المتمثلة في تمويل أنشطة الاتحاد من ميزانية المنظمة .

٣٣ - وانتقل إلى القول بأن الوفد السوفياتي يحبذ زيادة التشدد في تطبيق تلك القاعدة التي تقصر مدة خدمة رؤساء الادارات والشعب على ١٠ سنوات ، فالتجديد الدوري للموظفين رفيعي المستوى من شأنه أن يؤثر بشكل موات على أعمال الامانة العامة .

٣٤ - واستطرد قائلا إن الاتحاد السوفياتي ، باعتباره من البلدان المساهمة الرئيسية ، لا يسعه أن يقف مكتوف اليدين إزاء ضرورة تحسين كفاءة الموظفين . وهو يرى أن العقبة الرئيسية في هذا السبيل مازالت تكمن في غلبة طابع التعيينات الدائمة على المنظمة . وثمة مزايا واضحة من إيجاد توازن عادل بين التعيينات الدائمة والتعيينات بموجب عقود محددة المدة : فهذا سوف يؤدي في النهاية إلى كفالة توفير توزيع جغرافي عادل بالنسبة لجميع الدول الاعضاء وذلك في كافة الرتب ؛ وسوف تتمكن الامانة العامة من إدارة شؤون الموظفين وإعادة توزيعهم في ظل ما سيتوفر من مرونة كاملة ؛ كما ستزداد المبادلات بين دوائر الخدمات المدنية الوطنية والدولية ؛ وكذلك سيصبح من الممكن في النهاية الاضطلاع ، على نحو أكثر سهولة ، بإنهاء خدمة الموظفين الذين لا يؤدون أعمالهم بشكل مرض . والاتحاد السوفياتي يدرك تماما أن هذه المشكلة لا يمكن حلها بين عشية وضحاها . ومما يبعث على خيبة الامل ، مع هذا ، أننا لا نضطلع بشيء ، أو لا نضطلع بشيء يذكر ، في سبيل حلها . وفي منظمة الصحة العالمية ، تشكل العقود المحددة المدة ٨٠ في المائة من إجمالي هذه العقود . وفي اليونسكو ، تبلغ هذه النسبة ٧٥ في المائة . وبوسع الامم المتحدة أن تقيم توازنا معقولا بين الانواع المختلفة للتعيينات ، وذلك دون أن تطبق بالضرورة صورة طبق الاصل من سياسات هاتين المنظمتين .

المادة ١٢٥ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع) (A/45/11)

٣٥ - السيد أوسيللا (الارجنتين) : قال إن الاقتراحات المقدمة من لجنة الاشتراكات تتضمن الاستجابة إلى حد ما لما أعربت عنه اللجنة الخامسة من رغبات ، وإن كان من الممكن أن يجري مزيد من التحسينات بالنسبة لهذه الاقتراحات من بعض النواحي . فالمعيار الرئيسي المستخدم في وضع الجدول ، وهو القدرة على الدفع ، قد حاز على موافقة إجماعية ، فيما يبدو . وهذا المعيار ينبغي له في نفس الوقت أن يعكس الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي ، بصيغتها الواردة في حالة كل بلد على حدة . ولهذا السبب ، دون غيره ، تم إدخال عناصر تكميلية ، مثل تلك العناصر المذكورة في القرارين ٣٢٣/٤٣ و ١٩٧/٤٤ . ولكن الاقتراحات إذا كانت منطقية ومتماسكة ، فإن هذا لا يعني أنها ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق النتائج المرجوة . ولقد برزت في السنوات الاخيرة حالة متناقضة : فحصة النفقات المضطلع بها من قبل البلدان النامية قد تزايدت ، وهذه نتيجة مباشرة لتدهور حالتها الاقتصادية والمالية . وثمة بلدان صناعية أخرى قد استفادت ، في نفس الوقت من حدوث انخفاض في حصة نفقتها على الرغم من تعرض حالتها الاقتصادية لتحسن كبير . ووفد الارجنتين لا ينوي بالطبع أن يدخل في جدال ما . ولكن هذا الاتجاه قد يعرض للخطر تطبيق المبدأ الاساسي ، الذي يتمثل في توزيع النفقات حسب مستوى القدرة على الدفع . والوفد الارجنتيني يرجو أن تراعى آثار معدلات التضخم واسعار الصرف في الجداول القادمة ، مما يتيح تصويب التشويهات المرتبطة بالعلاقة بين أسعار الصرف الوطنية المستخدمة في التمويل إلى دولارات الولايات المتحدة وبين مستوى الاسعار الداخلية . وهذه الفكرة ليست بالجديدة ، فلقد سبق للجنة أن استخدمتها في تحديد إيرادات البلدان التي تسود فيها معدلات تضخم عالية . والوفد الارجنتيني يرى أنه ينبغي استخدام هذه الطريقة إلى حين قيام اللجنة الخامسة بالموافقة على تعميمها . وهو يؤيد كذلك مواصلة الجهود التي سبق بذلها من أجل دراسة معدلات الصرف المختلفة بالنسبة للاسعار .

٣٦ - واسترسل قائلا إن رفع الحد الاعلى للدخل الفردي الى ٦٠٠ ٢ دولار يشكل خطوة في الاتجاه السليم ، وان كان هذا لا يكفي فيما يتصل بالبلدان النامية . والوفد الارجنتيني ، شأنه شأن الوفود الاخرى ، يؤيد تحديد مستوى معقول من شأنه أن يراعي هبوط قيمة العملة الامريكية . أما فيما يتعلق بتدرج الاعفاء ، فهو يحبذ الاحتفاظ به في المستوى الحالي البالغ ٨٥ في المائة .

(السيد أوسيللا ، الارجنتين)

٣٧ - ومضى قائلا إن آلية تعديل الدخل المستخدمة في مدفوعات الفائدة تشكل عنصرا هاما . والارجنتين توافق على الاقتراح المقدم من لجنة الاشتراكات ، من حيث المبدأ ، ولكنها ترى أن هذا الاقتراح من شأنه أن يشوه من الفكرة الاساسية التي أوحت به . وهذه الفكرة تتسم بالبساطة : فهي تتمثل في الموافقة على تخفيف الدين بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون . وإن كان قد حدث بعد ذلك أن تعرض الهدف الرئيسي للتشوش ، وذلك من جراء الاعتبارات المختلفة التي أدخلت لصقل هذه الطريقة . ومما يذكر على سبيل المثال أن الصيغة الخاصة الواردة في الجدول المعتمد في عام ١٩٨٥ لم تفد أكثر من ٣٧ بلدا . وفي وثيقة موزعة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، يمكن ملاحظة أن استراليا قد استفادت من تخفيض يبلغ ٣٠ نقطة ، في حين أن هذا التخفيض لم يبلغ إلا نقطة واحدة فيما يتصل بالارجنتين . ومن المعروف للجميع أن هذين البلدين يتحملان مسؤليتين مختلفتين . واقتراحات لجنة الاشتراكات لا تفيد سوى ٣٠ بلدا ناميا ، في الوقت الذي تستفيد فيه ١٣ بلدا من البلدان المتقدمة النمو من الاقتراح المقترح في اطار المديونية . وبالتالي فان المديونية ، في نطاق تعريفها بانها تمثل العبء الذي ينبغي للبلدان المثقلة بالديون أن تتحمله ، غير مأخوذة في الاعتبار على النحو الواجب . والارجنتين ترجو من اللجنة أن تعيد دراسة الفكرة الاساسية التي أوحت بـ "تعديل الدين" .

٣٨ - وأردف قائلا إن فترة الاساس الاحصائية البالغة ١٠ سنوات تضفي شيئا من الاستقرار على المنهجية . ومع هذا ، فانه ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام بالسنوات الاخيرة ، وذلك إذا أريد لهذه المنهجية أن تعكس القدرة الحقيقية على الدفع .

٣٩ - وواصل كلامه قائلا إن الوفد الارجنتيني يؤيد اقتراح لجنة الاشتراكات الذي يطالب بالابقاء على مخطط الحدود بشكله الحالي . أما فيما يتصل بالتعديلات الخاصة ، فانه يساند التوصيات التي تحبذ زيادة توضيحها .

٤٠ - واختتم كلامه قائلا إن وفده يشارك في مشاعر القلق التي أعرب عنها وفد اليمن ، ويعلن استعداده لتأييد اقتراحه .

٤١ - السيد منير (الكويت) : قال إنه يفضل خفض فترة الاساس الاحصائية من ١٠ سنوات الى ٥ سنوات ، وذلك لاتاحة الامعان في مراعاة التقلبات التي تتعرض لها الاحوال الاقتصادية بمختلف البلدان . ومن الافضل أيضا أن تؤخذ في الحسبان ، عند تقدير الانصبة المقررة ، الحالة الخاصة بالبلدان التي تعتمد على محصول واحد . وثمة عوامل أخرى عديدة ينبغي مراعاتها ، وذلك إذا أريد تحقيق المزيد من العدالة . فالعراق قد قام بغزو الكويت ونهبه وسلب كافة ممتلكاته ، وبلغ به الامر أن أتلف جميع السجلات وألغى الدينار الكويتي .

٤٢ - السيد ويلكنسون (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن حكومته لم توافق في يوم من الايام على جعل القدرة على الدفع بمثابة المعيار الاساسي عند وضع جدول الانصبة المقررة ، فهذا المعيار يتضمن انكار سيادة الدول الاعضاء وتساويها ، وإناطة عبء مفرط بعدد بالغ المحدودية من المساهمين ، وتثبيط أي مواقف ايجابية تتعلق بشؤون الميزانية . والوسيلة المثلى للابقاء على مساهمات الدول الاعضاء في مستويات واقعية بالنسبة للحكومات تتمثل في مراقبة ميزانية الامم المتحدة وفي الاضطلاع بمزيد من الجهد من أجل تخفيض النفقات . ومن المتعذر ، بالاضافة الى ذلك ، تحديد ما لدى الدول الاعضاء من قدرة حقيقية على الدفع . ومن المفهوم تماما أن بعض الوفود تقوم ، من جراء عدم وجود تعريف دقيق لمفهوم القدرة على الدفع ، ببذل قصاراها من أجل لفت الانتباه الى مشاغلها ومصالحها الخاصة .

٤٣ - وتابع كلامه قائلا إن الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء من أجل صقل الالية الحالية المتعلقة بوضع الجدول سوف تؤدي بالطبع الى الاخذ في هذا لاعطاء ذاك . والولايات المتحدة ترى أنه لا داعي لاقتراح قاعدة جديدة لوضع الجدول أو السعي الى تخفيض الانصبة المقررة عليها ، وهي تدعو الوفود المختلفة الى محاولة التفكير على الاقل في التماس قاعدة جديدة للحساب توفر على اللجنة الاضطلاع بمناقشات مؤسفة حول التعقيدات التقنية للجدول ، وتؤدي بصفة خاصة الى وضع جدول مبسط واضح مفهوم لدى الجميع . ووفد الولايات المتحدة متمسك ، مع هذا ، بالتشديد على اعتقاده بأن لجنة الاشتراكات قد أثبتت شجاعتها من خلال الاضطلاع بمهمتها في ظل ظروف تتسم بصعوبة خاصة . واللجنة الخامسة يجب عليها أن تمتنع عن اعطاء لجنة الاشتراكات معلومات تفصيلية أخرى بشأن الجدول الحالي .

(السيد ويلكنسون ، الولايات المتحدة الامريكية)

٤٤ - وزاد عن ذلك أن قال إن وفد الولايات المتحدة يعارض تماما ، بالاضافة الى ذلك ، أي محاولة ترمي الى تعديل تشكيل لجنة الاشتراكات . فحيث أن حفنة ضئيلة من البلدان هي التي تكفل ما يقرب من ٨٠ في المائة من الموارد المالية للامم المتحدة ، فان من المدهش على أقل تقدير أن يقال إن هذه البلدان زائدة التمثيل في لجنة الاشتراكات . وأي توسيع لنطاق عضوية اللجنة لن يؤدي ، مع ذلك ، إلا الى اضعاف فعالية هيئة الخبراء هذه .

٤٥ - وأعقب ذلك بقوله إن ثمة تقدما ملحوظا قد تحقق فيما يتصل بتخفيض التكاليف الادارية للمنظمة ، دون تأثير سلبي على البرامج ، وهناك وفورات أخرى يمكن الاضطلاع بها . وينبغي بالتالي التطلع نحو اللجنة الخامسة ، ومطالبتها بالعمل على وضع تدابير تؤدي الى السيطرة على معدل الزيادة في الانصبة المقررة على جميع الاعضاء .

٤٦ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : رد على الاسئلة المشارة من قِبَل الوفود أثناء المناقشة العامة فقال إنه يلاحظ أن المبدأ الذي تستند اليه منهجية وضع الجدول ، وهو القدرة على الدفع ، كان موضع اتفاق واسع النطاق . وغالبية الدول الاعضاء ترى ، بالاضافة الى ذلك ، أن تحديد فترة الاساس الاحصائية بعشر سنوات يؤدي الى تحقيق الاستقرار والقدرة على التنبؤ ، وذلك رغم التحفظات التي أبدتها بعض الدول مثل البرازيل وبولندا وكوبا . ومخطط الحدود يشكل عنصرا آخرا من عناصر منهجية الجدول ، وهو عنصر يحظى بالقبول من جانب غالبية الوفود بصيغته الحالية . وذلك رغم تشويهه لمسألة القدرة على الدفع بشكلها المحدد بناء على العناصر الاخرى .

٤٧ - واستطرد قائلا إن غالبية الوفود قد أيدت تلك التوصية الرامية الى زيادة الحد الاعلى للدخل الفردي الى ٦٠٠ ٢ دولار بغية اجراء خصم لصالح البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض ، وذلك رغم أن وفودا عديدة ، من بينها وفود بولندا وتونس وفنزويلا والمكسيك ، قد ارتأت أن هذا الحد بالغ التواضع ، مع تقديرها في نفس الوقت أن تلك الزيادة تشكل خطوة في الطريق السليم . وممثل المكسيك قد اقترح رفع هذا الحد الى ٢٣٠ ٢ دولارا استنادا الى مؤشر أسعار المستهلكين بالولايات المتحدة ووجود معدل نمو حقيقي يبلغ ٢,٩ في المائة في السنة ، أي ١٨,٧ في المائة في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٢ . ولجنة الاشتراكات تستطيع بالطبع أن تعيد النظر في هذا الحد

(السيد علي)

الاعلى خلال السنوات القادمة . ولا يجوز أن ينسى ، مع هذا ، أن ممثلي استراليا وباكستان واليابان قد لفتوا الانتباه الى أن ثمة دولا من الدول الاعضاء التي لا تندرج عادة ضمن البلدان النامية ستستفيد من أي زيادة تتجاوز ٦٠٠ ٢ دولار . وورقتا غرفة الاجتماع CRP.1A و 1B ، اللتان تبينان التطبيق التدريجي للمنهجية ، بما في ذلك أثر الحد الاعلى والحد الادنى ومخطط الحدود على الجدول الآلي المعد استنادا الى تطبيق صيغة الخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض ، تقدمان ، في هذا الشأن ، اجابة على سؤال ممثل بولندا فيما يتعلق بالزيادة التي تبلغ نقطة واحدة .

٤٨ - واسترسل قائلا إن ممثل الهند قد أبدى بعض الملاحظات بشأن الاثر المزدوج لصيغة الخصم في حالة استبعاد البلدان ذات الدخل الفردي البالغ الانخفاض بشكل تلقائي عن عملية تخصيص نقاط اضافية بسبب تطبيق مخطط الحدود . ومن الواضح أن صيغة الخصم لم تراع فيها على نحو محدد تلك البلدان ذات الدخل الفردي البالغ الانخفاض . بيد أن هذه الصيغة تتيح اجراء تخفيضات تصاعدية في الدخل القومي وذلك في حالة انخفاض الدخل الفردي . وإذا تصورنا ، على سبيل المثال ، أن الحد الاعلى للدخل الفردي يبلغ ٦٠٠ ٢ دولار وأن تدرج الاعفاء يصل الى ٨٥ في المائة ، فان البلد الذي يقدر الدخل الفردي فيه ب ٠٠٠ ١ دولار سيستفيد من تخفيض في دخله القومي يبلغ ٥٢ في المائة ، أما البلد الذي يصل الدخل الفردي فيه الى ٢٠٠ دولار فانه سيخضع لتخفيض مقداره ٧٨ في المائة ، حيث أن ثمة نسبة تبلغ ٢٢ في المائة من دخله القومي هي التي أخذت في الاعتبار عند حساب نصيبه المقرر.

٤٩ - ومضى قائلا إن وفودا عديدة ، مثل وفد الهند ووفود بلدان شمال أوروبا ووفد باكستان ووفدي تونس وفنزويلا ، قد أعلنت ، فيما يتعلق بأسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار ، انها تؤيد ادماج أسعار الصرف هذه في منهجية الجدول ، كما أنها قد قامت بتوجيه بعض الاسئلة بشأن توفر البيانات وكذلك بشأن المشاكل التي لم تحل حتى الآن . واستخدام هذه الاسعار لا تعوقه ، في الواقع ، إلا عقبات معروفة ذات طابع سياسي تحول دون قبوله من جانب بعض البلدان .

٥٠ - وأردف قائلا إن مسألة تخفيف الدين كانت من أكبر المسائل المثيرة للجدل في اللجنة ، فثمة وفود عديدة قد أيدت اقتراح اللجنة ، في حين أن عددا آخر من الوفود قد أبدى تحفظات قوية في هذا الشأن . وهذه التحفظات قد تعلقت ، فيما يبدو ، باثر

(السيد علي)

الاقتراح ، لا بالمنهجية نفسها . واللجنة تحاول ، من خلال توصيتها ، ترسيخ عنصر "تخفيف الدين" في منهجية الجدول هذه بشكل أكبر مما كان عليه الحال في المنهجيتين المستخدمتين في الجدولين السابقين . واللجنة تأمل ، فيما يتعلق بصقل هذه العملية ، أن تتاح لها ، بشأن الجدول المقبل ، البيانات المتصلة بعبء الدين الذي تتحمله البلدان المختلفة ومواعيد السداد لديها ، وهي بيانات واردة في دراسة من إعداد فريق من أفرقة العمل المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبنك التسويات الدولية . بيد أن هذه الدراسة سوف يصرف النظر عنها ، فهذا الفريق المشترك يقوم الآن بدراسة للبيانات المتصلة بموازين المدفوعات ، أي أنه يتبع نهجا من شأنه أن يتيح بيانات أكثر صحة عن الدين الخارجي لكافة البلدان . ومن المتوقع لنتائج هذه الدراسة الجديدة أن تكون متوفرة في عام ١٩٩١ .

٥١ - وواصل كلامه قائلا إن لجنة الاشتراكات قد شرعت في نفس الوقت في دراسة مفاهيم الدخل البديلة . ومفهوم الدخل المعدل حسب الدين يتميز بتحديد العبء المالي الفعلي الذي تتحمله البلدان في مجال سداد ديونها الخارجية ، وذلك بدلا من الاستناد الى الافتراض بأن كافة البلدان ستضطلع بالسداد وفق نفس النمط . وهذا المفهوم يحول أيضا دون حدوث أي ازدواج في الحسابات ، كما أنه يتطلب توفير تلك البيانات التي سترد بالدراسة المذكورة أعلاه .

٥٢ - وتابع كلامه قائلا إن ثمة مأخذا على المفهوم الجديد المتعلق بالدخل المعدل حسب الدين يتضمن أنه لا يمكن النظر الى هذا المفهوم الجديد باعتباره من مفاهيم الدخل إلا في حالة الاستناد الى تعليلات معقدة من قبيل تلك التعليلات الواردة في الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة . وبعض الوفود قد طالب باجراء مقارنة بين الدخل المعدل حسب الدين وبين الدخل القومي المعدل حسب الدين في اطار الطريقة المستخدمة في الجدول الحالي . ومن المتعذر ، حسب ما قاله مكتب الاحصاء ، ان تجري مثل هذه المقارنة لأن قاعدة البيانات لا تتضمن معلومات عن أرصدة الديون بعد عام ١٩٨٦ .

٥٣ - وأعقب ذلك بقوله إن بعض الوفود قد أبدى ملاحظات ما بشأن تفاعل مختلف العوامل المتعلقة بمنهجية الجدول . وورقتا عمل غرفة الاجتماعات CRP.1A و 1B تتضمنان في هذا الشأن معلومات مماثلة لتلك المعلومات الواردة في التقرير السابق

(السيد علي)

(A/44/11) ، والفارق الوحيد هو استكمال قاعدة البيانات ، واستخدام الدخل المعدل حسب الدين ، وزيادة الحد الاقصى للدخل الفردي فيما يتعلق بصيغة الخصم . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن جدول الانصبة المقررة يعكس ، رغم عيوبه ، قدرة الدول الاعضاء على الدفع . والتغييرات التي تظهر من جدول الى آخر تبين تلك التغييرات المتصلة بالحالة الاقتصادية للدول الاعضاء ، ونسبية هذه التغييرات هي التي تسبب ، فيما يبدو ، استياءا متزايدا لدى العديد من البلدان النامية ازاء ارتفاع الانصبة المقررة على بعضها وانخفاض الانصبة المقررة على بلدان متقدمة النمو . وبعض البلدان قد حقق تنمية ايجابية ، ولاسيما تلك البلدان التي قد تسمى بالبلدان المتوسطة الدخل . وثمة بلدان من هذه الفئة المتوسطة الدخل قد لاقت صعوبة قصوى في النظر الى الجداول القليلة الاخيرة باعتبارها تتسم بالانصاف . والتحسن النسبي في الحالة الاقتصادية لهذه البلدان ، بالاضافة الى طابع المجموع الصفري الذي يتسم به الجدولان ، يفسران ما تحس به هذه البلدان من اجحاف .

٥٤ - وتطرق الى القول بانه يشدد على أن لجنة الاشتراكات لم تتجاهل الفقرة ٣ من القرار ٢٣٣/٤٣ باء ولا الفقرة الفرعية ٣ (ب) '١' من القرار ١٩٧/٤٤ ألف ، وذلك فيما يتعلق بالملاحظات التي ذكرها ممثلو الجزائر والجماهيرية العربية الليبية وعمان والمغرب بشأن ضرورة النظر في ادراج مزيد من العوامل في منهجية الجدول . والامر يتصل ، مع هذا ، بموضوع بالغ التعقيد والإشكال قد يؤدي الى اثارة مسائل تتعلق بتوفر البيانات ونوعيتها . ولجنة الاشتراكات سوف تواصل أعمالها المتصلة بمفاهيم الدخل البديلة إذا تلقت تعليمات بذلك .

٥٥ - السيد غوبتا (الهند) : قال إنه مازال من الصعب عليه ، بالرغم من التفسيرات المفصلة التي قدمها رئيس لجنة الاشتراكات ، أن يتفهم جيدا كيف أن استبعاد تخصيص أي نقاط اضافية ، نتيجة لتطبيق مخطط الحدود على الدول الاعضاء التي يكون الدخل القومي للفرد فيها منخفضا جدا ، سيضاعف من صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض ، مما جرى التأكيد عليه في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة . ومن المأمول فيه أن تتولى اللجنة توضيح هذه النقطة خلال دورتها القادمة .

٥٦ - السيد لوبيز (فنزويلا) : قال إنه يود أن تزوده الأمانة العامة بنسخة من الجداول التي استخدمتها اللجنة عند دراسة مفهوم "الدخل المتاح" . ومن المهم جدا أن يقوم المكتب الاحصائي بموافاة الوفود ببيان لآثار تطبيق المنهجية المستخدمة في وضع جدول الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ على الجدول القادم ، حيث أنه لم يتمكن من تقديم البيان المقارن الذي سبقت المطالبة به . ولاحظ أن تسديدات الديون التي ذكرتها اللجنة في الفقرة ٣٠ من تقريرها لا تتناول سوى الديون العامة . وبيّن أن وفده يود أن يتلقى وثيقة تتضمن وصفا موجزا لطريقة أسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار ، وكذلك جدولا يتيح مقارنة الجدول المترتب على تطبيق أسعار الصرف التي نشرها صندوق النقد الدولي بجدول مترتب على تطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار . فمثل هذه الوثائق تعد في غاية النفع ، لاسيما وأن بلدان شمال أوروبا قد قدمت اقتراحا يستند الى طريقة أسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار .

٥٧ - السيد دوهالت (المكسيك) : قال إنه يود أن يعرف مصدر المعلومات التي استخدمتها اللجنة فيما يتصل بمعدل نمو الاقتصاد العالمي ، ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي ، وكذلك معدلي زيادة الاسعار بالدولار وزيادة الأسعار العالمية . وأشار الى أن اللجنة قد ذكرت في عام ١٩٨٩ ، بالفقرة ٣٧ من تقريرها ، انها تقترح زيادة الحد الاعلى للدخل الفردي الى ٦٠٠ ٢ دولار حيث أن متوسط الدخل الفردي قد ارتفع بنسبة ١٨,٣ في المائة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٦ ، أي خلال ثلاث سنوات ، ثم لاحظ أنه منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣ ، وهو العام الذي بدأ فيه تطبيق الجدول الجديد ، ستكون قد انقضت ست سنوات . وقد يكون من الملائم ، إذن ، أن يولى شيء من الاهتمام بمستوى هذا الحد الاعلى في عام ١٩٩٣ .

٥٨ - السيدة بيرينغير (البرازيل) : لاحظت أن مفهوم تعديل الدخل حسب الدين قد تعرض لتطور كبير ، وأشارت الى أن وفدها يرى أن هذا التعديل يرمي الى مراعاة حالة البلدان الغارقة في الديون . وحيث أن الأمانة العامة لا تستطيع وضع جدول يتضمن مقارنة أثر المنهجية المطبقة حتى الآن بأثر المنهجية الجديدة المقترحة ، فانه ينبغي للوفود أن تتزود على الاقل ببيان للآثار المترتبة على تطبيق الصيغة الاولى على الجدول المقبل ، مما يعطيها فكرة عن الاتجاه السائد . والبيانات الواردة في التقرير A/44/11 وفي ورقتي غرفة الاجتماع CRP.1A و 1B تبين أن اعادة توزيع النقاط المترتبة على تعديل الدين تعد أقل نفعا للبلدان النامية مما هو عليه الوضع لو استخدمت الصيغة الجديدة . وهذا يعني أن الاهداف التي وضعتها الجمعية العامة لم

(السيدة بيرينفير ، البرازيل)

تتحقق . والاحتفاظ بالصيغة القديمة ، وهو أمر محتمل كما سبق أن قال رئيس اللجنة ، يعد بالتالي أدعى الى الحكمة . والوفد الفنزويلي يلاحظ ، فيما يتعلق بمخطط الحدود ، أنه سيؤدي الى تفاقم التشوهات الاكبر حجما .

٥٩ - السيد مارون (اسبانيا) : قال إن البيانات الواردة في الوثيقتين CRP.1A و 1B يمكن تكملتها على نحو مفيد بأرقام الدخل الفردي القومي المذكورة في المرفق الثالث من الوثيقة A/44/11 ، والتي ظهرت في عام ١٩٨٨ .

٦٠ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : أكد لممثل الهند أن النقطة التي أثارها سوف تتعرض لدراسة بالغة الدقة من قِبَل اللجنة في دورتها القادمة . وأعرب عن أمله ، بالاضافة الى ذلك ، في أن يتمكن المكتب الاحصائي من تقديم المعلومات التي طلبها ممثلو فنزويلا والمكسيك والبرازيل واسبانيا .

البند ١١٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (تابع)

معايير حجم العمل لمختلف فئات موظفي خدمات المؤتمرات ، بما في ذلك موظفو الطباعة والاعمال الكتابية ، واحصاءات حجم العمل لمختلف خدمات المؤتمرات في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (تابع) (A/45/7/Add.1 و A/C.5/45/1)

٦١ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده يقترح ، بناء على المشاورات التي أجراها فيما يتعلق بهذا البند ، إدخال بعض تعديلات طفيفة على مشروع المقرر الذي سبق له أن قدمه الى أعضاء اللجنة ، وذلك لأخذ آرائهم في الاعتبار . والتقدم المحرز بالفعل سوف يجري التشديد عليه في الفقرتين ٢ و ٣ ، كما أن الأمين العام سيدعى الى تقديم التقارير المختلفة التي طالبت بها الجمعية العامة ، لا في دورتها السادسة والاربعين ، بل في دورتها السابعة والاربعين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥